

## وثائقي لتلفزيون سويسري يتجاهل دليلاً حاسماً

بقلم ليكس تاكنبرغ<sup>1</sup>  
12 كانون الثاني/يناير 2021

تحديث: في 10 كانون الثاني/يناير 2021 ، بعد عدة ساعات من نشر إدخال المدونة أدناه ، أبلغني موقع OrientXXI أنه " أوقف نشر " مقالته وسيقرر في اليوم التالي " ما يجب فعله بعد ذلك ". المقالة الآن على الإنترنت - باللغتين الإنجليزية والفرنسية - تحت ذات الرابط أدناه. يذكر أنه " تم إجراء إضافات لهذه المادة لمزيد من الدقة، في 11 كانون الثاني/يناير 2021 ". يحتوي أيضًا على " ملاحظة " في المرة الثانية التي يتم فيها ذكر اسمي، في الصفحة الأخيرة ، ردًا على إحدى النقاط الرئيسية في منشور المدونة الخاص بي أدناه ، حيث يتجاهل مقال بودوين لوس وكذلك الفيلم الوثائقي التلفزيوني السويسري حكم الإدانة من محكمة نزاعات الأونروا بتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. تنص المذكرة على ما يلي: "تتهم المحكمة السيد كرينبول ، وهو ما يعترض عليه ، بمحاولة رشوة أحد موظفي الأونروا ، وهو ما " يتعارض مع القيم الأساسية للأمم المتحدة " . ومع ذلك، بصرف النظر عن حقيقة أن هذه القضية لم يتم تضمينها في الاتهامات الأولية لليكس تاكنبرغ ، ناهيك عن تقرير تحقيق الأمم المتحدة بشأن تلك الاتهامات، تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الأخيرة أدت إلى اتهام الدبلوماسي السويسري بجرائم خطيرة للغاية دون بعد أن رأى أنه من المناسب سماعه بشرح بالتفصيل روايته للحقائق ، فهي ترفض تمامًا الاستنتاجات التي صيغت ضده ". وكان السيد كرينبول قد غادر الأونروا وقت الإجراءات، وبالتالي لم يكن طرفاً في النزاع قيد النظر. ومع ذلك، فإن أفعال السيد كرينبول تجاه المستأنف خضعت للتدقيق الدقيق في الحكم، بناءً على الأدلة المتاحة، وقادت المحكمة إلى منح المستأنف مرتب عامين بالإضافة إلى إحالة السيد كرينبول " للمساءلة " إلى المفوض العام الحالي للأونروا. حقيقة أن السيد كرينبول يطعن في النتائج التي توصلت إليها المحكمة ليس سبباً لاستبعاد OrientXXI و RTS هذا التطور المهم من تقاريرهما. لا تزال النسخة المنقحة من مقال السيد لوس تحتوي على عدد من الأخطاء التي سألت انتباه محرر OrientXXI بشكل منفصل. تم تعديل النص المتبقي أدناه بشكل طفيف كما هو مطلوب في مقالة OrientXXI المنقحة.

في مقالة بقلم "بودوان لو" التي نشرتها صحيفة [OrientXXI](#) بعنوان "فلسطين. مكائد ضد دبلوماسي سويسري من الأونروا" في 8 كانون الثاني/يناير من عام 2021 وحدثت بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير، وُجّهت إليّ اتهامات تفيد بأنني قدمت، بصفتي رئيساً سابقاً لمكتب [أخلاقيات المهنة في الأونروا](#)، ادعاءات خطيرة ترقى لمستوى "قنبلة" ضد المفوض العام السابق لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ([الأونروا](#))، بيير كرينبول، ينص على أن تقرير مكتب الأخلاقيات في الأونروا الذي أشرت إليه للأمين العام للأمم المتحدة "نشر ببساطة عددًا من الاتهامات المستقاة من داخل الوكالة" وأنه "فشل بشكل واضح عند التدقيق في التحقيق الداخلي في سوء السلوك أجراه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية (OIOS). ويبدو أن المصدر الأساسي الذي استند إليه السيد "لو" في مقالته هو فيلم وثائقي بثه التلفزيون السويسري "آر تي أس" في 17 كانون الأول/ديسمبر حول فترة عمل كرينبول مع الأونروا.

لسوء الحظ، بدلاً من تناول سرد موضوعي يُحاسب فيه السيد كرينبول علناً على إساءة استخدامه المثبتة للسلطة، أتاح له التلفزيون السويسري (وصحيفة OrientXXI بشكل غير مباشر) فرصة من جانب واحد ليُصوّر نفسه ضحية مؤامرة أميركية إسرائيلية مزعومة لتصفية الأونروا.

علاوة على ذلك، تجاهل المنتج في التلفزيون السويسري "RTS" عن قصد، قرار تجريم أصدرته محكمة مستقلة وأعلنت عنه وكالة الأونروا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام المنصرم، قبل فترة من بث الفيلم الوثائقي، حيث أشار القرار إلى إساءة استخدام السيد كرينبول السلطة بما في ذلك محاولة رشوة أحد موظفي الأونروا ممن أبلغوا عن المخالفات المرتكبة. وفي محادثة مع واحد من أولئك الذي جرت مقابلتهم في الفيلم الوثائقي بعد وقت قصير من بثه، أقرت المخرجة الرئيسية

<sup>1</sup> عمل د. [ليكس تاكنبرغ](#) مع الأونروا من فترة كانون الثاني/يناير 1989 حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في مجموعة من مناصب الإدارة العليا التي تتدرج في المسؤوليات، وكان آخرها منصب الرئيس الأول لمكتب أخلاقيات المهنة في الوكالة (2009-2019). وقد نشرت مطبعة جامعة أكسفورد في عام 2020 كتابه بعنوان [اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي](#)، الذي شاركت في تأليفه فرانثيسكا ألبانيز.

بأنها كانت على علم بهذا الحكم قبل الانتهاء من تصوير الفيلم الوثائقي. إلا أنها اختارت تجاهل هذا الدليل الحاسم مع ذلك، وبهذا أساء التلفزيون السويسري تمثيل حالة موثقة من سوء الإدارة واستغلال السلطة، وحرم مشاهديه من فرصة معرفة حقيقة أحد كبار الشخصيات الوطنية السويسرية في نظام الأمم المتحدة.

لذا، دعونا نركز على الحقائق الثابتة بين أيدينا. ما نعرفه هو أنه وفقاً [لمذكرة إلى المراسلين](#)، الصادرة في 6 كانون الثاني/يناير 2019 من مكتب المتحدث باسم الأمم المتحدة، فإن "النتائج الأولية" لتقرير التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد السيد كرينبول من مكتب الخدمات الرقابة الداخلية (OIOS) التابع للأمم المتحدة "تستبعد الاحتيال أو اختلاس الأموال التشغيلية من قبل المفوض العام. إلا أن هنالك مسائل إدارية يجب التعامل معها".

كذلك، ووفقاً للمذكرة ذاتها، فقد قرر الأمين العام وضع السيد كرينبول في "إجازة إدارية بينما يتم توضيح تلك القضايا بشكل مفصل حتى يكون بالإمكان اتخاذ قرار نهائي وتحديد الإجراء المناسب". مع خبرتي الطويلة في الأمم المتحدة، فأنا أعرف أن اعتبار أحدهم في [إجازة إدارية](#) في انتظار التحقيق و/أو الإجراءات التأديبية هو بالتحديد إجراء قاس لا يتم اتخاذه سوى في الحالات التي تنطوي على *أدلة ظاهرة* وحاسمة. وهذا دليل على أن ما يذكره السيد "لو" في مقالته، بأن السيد كرينبول "كان بريئاً من كافة الشكوك التي تدور حوله، فيما عدا بعض الهفوات البسيطة"، هو أمر ليس صحيحاً ببساطة. تشمل "الثغرات الطفيفة" تعيين زوجة نائب المفوض العام وترقية أحد كبار الموظفين ضد التوصية بالإجماع من لجنة المقابلة، وكلاهما ينطوي على استخدام فاضح لمنصب المفوض العام السابق للسلطة والذي تم توثيقه جيداً. تشمل "الثغرات الطفيفة" تعيين زوجة نائب المفوض العام وترقية أحد كبار الموظفين ضد التوصية بالإجماع من لجنة المقابلة، وكلاهما ينطوي على استخدام فاضح لمنصب المفوض العام السابق للسلطة والذي تم توثيقه جيداً.

ويبدو أنه ضمن محاولة إعاقة خضوعه للمساءلة، [استقال](#) السيد كرينبول من منصبه في غضون 24 ساعة من إبلاغه بالإجازة الإدارية كما أنه قد استلم تقرير التحقيق (الذي تمت مشاركته معه لأسباب تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة). وبفعل هذا، تمكن السيد كرينبول من اختصار الإجراءات التأديبية الجارية، ما حال دون الوصول إلى أية نتائج معاكسة رسمية ضده ناهيك عن الكشف عن مزيد من نتائج التحقيق. ولم تُنشر نتائج تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية أبداً، وذلك لحماية "موضوع التحقيقات" بشكل أساسي، وهو السيد كرينبول في هذه الحالة.

وأصبح خبر سوء الإدارة واستغلال السلطة، وهو محور تقرير مكتب أخلاقيات المهنة المذكور سابقاً المقدم إلى الأمين العام، معروفاً داخل الوكالة وخارجها، كما خشي العديد من الزملاء في ذلك الوقت بأن انتشار الخبر على وسائل الإعلام بات مسألة وقت لا أكثر. وفي النهاية حدث ما هو متوقع، فقبل عرض [فيلم](#) قناة الجزيرة، [الحائز على جائزة الأمم المتحدة](#)، حول هذه القضية في صيف عام 2019، قام السيد كرينبول بنفسه بإقالة عدد من المذكورين في التقرير، بمن فيهم نائبته السابقة، السيدة ساندراميتشيل، ورئيس شؤون الموظفين السابق السيد حكم شهبان، حيث [فصل](#) الأخير بسبب "رسالة بريد إلكتروني غير مقبولة" حاول من خلالها التشكيك في مصداقيتي كمُعد رئيسي لتقرير مكتب أخلاقيات المهنة لعام 2018 الذي رُفِع إلى الأمين العام.

وفي طعن قانوني في إحدى حالات إنهاء العمل هذه، اعتبرت محكمة الأونروا للمنازعات في [حُكم](#) صدر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والمتوفر على الموقع الإلكتروني للأونروا بأن محاولة السيد كرينبول الواضحة رشوة الموظف المعني بدعوته لمغادرة الوكالة بهدوء ما هي إلا "انتهاك سافر للقيم الجوهرية للأمم المتحدة". ولهذا السبب، فقد تمت إحالته "إلى المفوض العام [الحالي] للاحتمالية اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه لإنفاذ المساءلة"، ومنع المفوض العام السابق من العمل في المستقبل في الأمم المتحدة<sup>2</sup>. ومع ذلك، لم يتطرق الفيلم الوثائقي السويسري أو مقالة السيد "لو" إلى هذا الحكم القاطع، رغم أن السيدة [آن-فريدريك ويدمان](#)، المنتجة الرئيسية، اعترفت [للأستاذ ريكاردو بوكو](#) من معهد جنيف في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بأنها كانت على علم بالحكم قبل الانتهاء من تصوير الفيلم. وفي رسالة أرسلتها أنا

<sup>2</sup> محكمة الأونروا للمنازعات، الحكم الصادر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رقم UNRWA/DT/2020/066. تنص الفقرة المعنية على ما يلي: "164. في الحالة الحالية، من الواضح أن المفوض العام السابق عرض على مقدم الطلب خيار الاستقالة والحصول على توصية إيجابية بدلاً من إنهاء خدماته. في حال جرى إثبات هذه الممارسة، فهي انتهاك سافر للقيم الجوهرية للأمم المتحدة لأنه إذا ارتكب أحد الموظفين تجاوزات خطيرة، فيجب فصله من الوكالة وفقاً لإطار العمل التنظيمي الخاص بها. ولا يحصل هذا الموظف بأي حال من الأحوال على أية توصية إيجابية تسمح له/لها بمتابعة مسيرته المهنية الدولية داخل نظام الأمم المتحدة. وتدرك المحكمة صلاحيات المفوض العام التقديرية في المسائل التأديبية. إلا أنه ينبغي ممارسة هذه الصلاحية التقديرية ضمن إطار مصالح الوكالة والنظام الأكبر للأمم المتحدة وضمن إطار العمل التنظيمي. بالتالي، فإن المحكمة تُحيل المفوض العام السابق السيد بيير كرينبول إلى المفوض العام للاحتمالية اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه لإنفاذ المساءلة، كما رُفِع طلب مقدم الطلب لإحالة موظفين آخرين، حيث إن القرار المُلغى كان قد اتخذته الأمين العام السابق".

والأستاذ بوكو في 8 كانون الثاني/يناير 2021 إلى "RTS"، فقد دعونا القناة إلى توضيح هذه الهفوة في المعايير الصحفية علنًا.

ومن ناحية أخرى، أخفق كل من التلفزيون السويسري "RTS" وصحيفة Orient XXI في ذكر ما ورد في تقرير موجز صادر عن المكتب التنفيذي للأمين العام إلى الدول الأعضاء في أيار/مايو 2020 يفيد بأن ماريا محمدي، المستشارة الخاصة للسيد كرينبول في الأونروا، أجبرت على مغادرة الوكالة في منتصف عام 2020 وإعادة الأموال التي طالبت بها دون وجه حق. أكرر مرة أخرى، إن من حق المشاهدين السويسريين معرفة سبب تجاهل هذه المسألة.

وبالرجوع إلى الادعاء بأنني قدمت مجرد اتهامات لا تنطوي على "أية أدلة" إلى الأمين العام في تقرير مكتب أخلاقيات المهنة لعام 2018، والإيحاء في الفيلم الوثائقي السويسري إلى احتمالية حدوث ذلك لأسباب شخصية، الأمر الذي أرفضه رفضاً تاماً. مثل العديد من الزملاء، كنت من المعجبين في البداية بالسيد كرينبول ولا سيما بلاغته في الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم. من خلال دوري في ذلك الوقت، كمورد سري للموظفين وغيرهم، اكتشفت تدريجياً أن الوضع وراء هذه الواجهة كان مختلفاً. خلال أكثر من ثلاثة عقود عملت فيها مع الأونروا، لم أواجه أبداً بيئة عمل أكثر خللاً وإساءة في أعلى المنظمة مما كانت عليه في العامين الماضيين قبل تقاعدي في نهاية عام 2019. قرب نهاية عام 2018، أصبح الوضع سيئاً للغاية لدرجة أنني لجأت للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الداخلية التابعة للأونروا، وبتشجيع منهم، أبلغت لاحقاً عن مخاوف التي أبلغها إلي حوالي 25 من المديرين الحاليين والسابقين وغيرهم من كبار موظفي الأونروا بسرية إلى الأمين العام، إلى جانب الأدلة التي بحوزتي. فقد شعرت بأن من واجبي كرئيس لمكتب أخلاقيات المهنة في الوكالة بأن أحاول وقف هذه الحالة التي خاطرت بإلحاق ضرر جسيم بالمكانة العامة للأونروا وباللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدماتها.

ونظراً لاستقالة السيد كرينبول ومغادرته الأمم المتحدة، ألغت الإدارة العليا للأمم المتحدة التحقيقات الأخرى، وبالتالي أنهى السيد كرينبول الإجراء التأديبي المتخذ بحقه فعلياً. ولذلك، فربما لن نعرف أبداً الحقائق الكاملة المتعلقة بالقضية، إلا أن الحقائق المتوفرة كانت كافية لإجباره على الاستقالة والتأكد من عدم قدرته على العمل لدى الأمم المتحدة مجدداً.